



الجمهورية اليمنية  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة المراقبة والتقييم

"أصوات الفقراء"

تقييم أثر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر

(2006-2010) من منظور الفقراء

مسودة للنقاش

يونيو 2010

جميع حقوق النشر محفوظة للصندوق الاجتماعي للتنمية-  
اليمن.

يجوز للمنظمات غير الربحية أن تقتبس أو تُعيد نشر هذه  
المواد شرط أن تذكر اسم **"الصندوق الاجتماعي للتنمية-  
اليمن"** مصدراً لها.

لا يُسمح بالنشر للأغراض التجارية إلا في الحالات التي  
يوافق عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبإذنٍ خطيٍّ  
مُعَمَّدٍ منه.

لا يُسمح بترجمة نصوص هذا المنتج إلى لغات أخرى،  
ويجوز نسخ مقتطفات منه لأهداف غير تجارية شريطة ذكر  
اسم **"الصندوق الاجتماعي للتنمية-اليمن"** مصدراً للمادة  
المنشورة أو المترجمة أو المُقتبسة.

للتواصل مع الصندوق حول النسخ أو الاقتباس من هذه  
المادة، يمكنكم التواصل على: [info@sfd-yemen.org](mailto:info@sfd-yemen.org)

## النتائج العامة والتوصيات

### مقدمة

تأتي هذه الدراسة ضمن جهود إعداد الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى تقديم معلومات لمعدي الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يمكن استخدامها في تحسين وتوسيع وصول الخدمات للفقراء وتحسين الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. وتعني الدراسة بتقييم الأثر الاجتماعي والتنمية لتطبيق سياسات وبرامج الخطة الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف من الفقر من منظور الفقراء. وتكمن أهمية استطلاع آراء الفقراء في كونها تؤكد على مبدأ المشاركة لجميع الأطراف المعنية من الجهات الرسمية وغير الرسمية في وضع وتقييم الخطط التنموية للدولة، وهذه هي الدراسة الثالثة من نوعها فقد سبقتها دراستان نفذتا بالتزامن مع إعداد الخطة التنموية الأولى في عام 2000 والثانية في عام 2005 وبالتالي فإنها إحدى المنهجيات الثابتة والتي تعكس حرص وزارة التخطيط والتعاون الدولي التأكيد على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية ونشر ثقافة المساءلة في المجتمعات وتقييم الجهود لتنموية من منظور الفقراء.

ويجب التنويه أن هذه الدراسة محاولة لاستطلاع آراء الفقراء في عدد مختار من المجتمعات التي اختيرت بحسب مؤشرات الفقر (طبقاً لبيانات مسح ميزانية الأسرة، 2006م) والتنوع الجغرافي والاقتصادي كمحاولة لسماع أصوات الفقراء فيما يبذل من جهود تنموية. لذا فإن نتائج هذه الدراسة الكيفية يجب ألا تفسر على حدة بل ضمن إطار نتائج تقييم الخطة بمختلف الآليات والمنهجيات التي تمت على المستويات المختلفة، بل تؤكد على أن الاستماع إلى أصوات الفقراء يدعم الوصول إلى حلول تلائم احتياجاتهم.

وفيما يلي سنستعرض أهم النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يتعلق بالتدخلات من وجهة نظر الفقراء ورصدهم للواقع المعاش مع التوصيات.

## النتائج المستخلصة

### الأوضاع المعيشية للفقراء

1. مازالت نفس التحديات التي شخّصت في الدراسة السابقة تقف أمام جهود تخفيف الفقر وتتمثل في النمو السكاني المتزايد، ضعف معدلات النمو الاقتصادي في مجتمعات الفقراء، زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية ، محدودية الموارد وضعف مؤشرات التنمية البشرية. وأستجد عدد من التحديات السياسية والاقتصادية مؤخرا كبؤر النزاعات المستحدثة وعدم الاستقرار في بعض المجتمعات وتدني كفاءة مرافق خدمات البنية التحتية وتأثير أسعار الغذاء والأزمة المالية في تدهور أسعار السلع الغذائية والوضع الغذائي للفقراء.
2. زادت وطأة التحديات التي تواجه التنمية في مجتمعات الفقراء: حيث تعاني المجتمعات الفقيرة من وطأة عدد من العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات، ومن أبرز تلك الظروف استنزاف للموارد المائية وتزايد مستوى الجفاف الذي تعانيه المجتمعات ، ضعف الموارد البشرية بسبب ضعف مخرجات التعليم وتفشي الأمية في مجتمعات الفقراء وبخاص في الريف، وجود عدد من النزاعات وقضايا الثار العالقة بدون حل والتي تؤثر سلبا على تواجد ونمو أية أنشطة اقتصادية حيث يندر وجود أسواق محلية في بعض هذه المجتمعات كما هو الحال في المحفد في أبين وحبور ضليمة في عمران وشبوة. وأضافت الخلافات الحزبية شكلا جديدا ومستعصيا على الحل للنزاعات والعصبية خاصة بين أعضاء المجلس المحلية مما يسبب في تعثر العديد من المشاريع التنموية ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد والخدمات التنموية كما في القفر بمحافظة إب والمسراخ بمحافظة تعز. وساهم الجفاف وندرة الأمطار إلى تدني الإنتاج الزراعي في المجتمعات الزراعية والتي تشكل غالبية مواطن الفقراء مما يتسبب في هجرة الفئة العمرية القادرة على العمل إلى مناطق أخرى بحثا عن العمل محدثة اختلالا سكانيا في مجتمعات الفقراء يعمقه تدني الأصول الإنتاجية كما في مجتمعات حجة وشبوة والقفر في إب.
3. أظهرت الدراسة أن هناك عددا من التدخلات لامست احتياجات الفقراء وأخرى لم يلمسها الفقراء مباشرة لذا لم يذكرها، كما وأن هناك بعض جوانب القصور الشديد في تنفيذ جوانب أخرى منها مما يعنى أن التناغم وأحيانا التنسيق المطلوب في التنفيذ بين جهات عديدة غير كاف لتقديم حزمة متوازنة من الخدمات للفقراء.
4. أبرز تدخلات الخطة بشكل عام التي أدركها ولمسها الفقراء بشكل مباشر تمثلت في أربعة مجالات أساسية وهي:

(أ) توسع في خدمات البنية التحتية كإنشاء مرافق خدمية كالمدارس والطرق والمراكز الصحية أو كتحسين وتوسيع الخدمات القائمة خاصة تلك المتواجدة في المناطق الحضرية وغالبيتها من تنفيذ الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، (ب) خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية التي تلامس احتياجات الفئات المعوزة من الفقراء بشكل مباشر، (ج) حملات التطعيم للأطفال دون سن الخامسة في كل المجتمعات بلا استثناء، (د) وبشكل عام فقد لمست الدراسة تفاعل إيجابي إلى حد ما مع تجربة السلطة المحلية والمشاركة الواسعة في الانتخابات بالرغم من الإحباط التي تعاني منها المجالس المحلية والمجتمعات إلا أن زخم التجربة ترك شعورا ايجابيا عاليا في مجتمعات الفقراء.

#### 5. أظهرت النتائج أن التدخلات التنموية في المجتمعات التي شملتها الدراسة السابقة (عام 2005م) في

مجال البنية التحتية غير مدركة من قبل الفقراء حيث لم تتمكن عدد من هذه المجتمعات الريفية في حجة وتعز وإب من الوصول للخدمات الأساسية وبخاصة مياه الشرب النقية والخدمات الصحية. بينما تشكو غالبية المجتمعات التي تتواجد فيها الخدمات تدن في كفاءتها أو من تدخلات منقوصة كوجود مدرسة للصف الرابع أو السادس فقط وتعاني من عجز في المدرسين أو وحدة صحية لا تقدم سوى خدمة التطعيم أثناء الحملات لذا شكلت خدمات البنية التحتية ابرز أولويات التنمية لهذه المجتمعات وللخطة الخمسية الرابعة.

#### 6. لم يدرك الفقراء أي تحسن ملموس في الأحوال المعيشية بالرغم من انخفاض مؤشر الفقر بحسب مسح

ميزانية الأسرة، 2006م، ويعزى ذلك لعدد من التطورات التي حدثت أثناء تنفيذ الخطة والتي أثرت سلبا على مستوى المعيشة ومنها تنفيذ عدد من إجراءات الإصلاحات الاقتصادية، بل وانحياز عدد من الإجراءات أو الإصلاحات لصالح الأغنياء أكثر منها للفقراء في الحضر والريف. وبالرغم من جهود تطوير القطاعات الإنتاجية والإصلاحات الوطنية التي تمت إلا أن ثمار هذه الجهود لم يلمسها الفقراء بعد وقد يعود السبب جزئيا إلى ضعف تبني وتنفيذ برامج مناصرة للفقراء وعدم تكاملية وتزامن هذه الجهود مع الإصلاحات الاقتصادية. وأيضا انعكاس ارتفاع أسعار الغذاء عالميا على أسعار السلع الغذائية محليا الأمر الذي أربك ميزانية الأسر الفقيرة، وتبع ذلك الأزمة المالية العالمية وانخفاض عائدات النفط مما أثر على وضع الأمن الغذائي محليا.

#### 7. شكل الاحتياج لخدمات البنية التحتية أبرز أولويات التنمية في كل مجتمعات الفقراء نتيجة لتشتت

التجمعات السكانية ونموها مما يزيد من الطلب على الخدمات. وقد توافقت في الغالب رؤى الفقراء في هذه المجتمعات مع رؤى ممثلي سلطاتها المحلية حيث كانت مشاريع مياه الشرب على رأس القائمة سواء في الريف والحضر، وتلاها توفير فرص عمل وبخاصة للشباب، تحسين المرافق التعليمية الموجودة وتوسيعها لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوفير خدمات صحية لائقة.

8. ضاعفت الظروف الأمنية وعدم الاستقرار الذي استجد في بعض المجتمعات بالإضافة إلى تزايد نشاط القرصنة في المجتمعات التي تعتمد على الصيد من تدهور الأحوال المعيشية للفقراء. وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار والأمن سوف يسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن التنموي بين المجتمعات المختلفة وبين الريف والحضر، وقد عبر العديد من الفقراء أن تحقيق الاستقرار والأمن شرط أساسي لتحسن أحوال معيشتهم كما عبر عنه أحد الفقراء "إذا وجد الأمان سيوجد كل شيء".

### فئات الفقراء وسماتهم

9. تقاربت خصائص الفقراء عما كانت عليه في الدراسة السابقة حيث مازال أغلب الفئات الفقيرة تقطن الريف وتتميز بمستوى إعالة عال، وتدن في الدخل ونقص المهارات ونقص الغذاء نتيجة لانخفاض الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل أو النشاط الاقتصادي للفقراء، يعملون بشكل مؤقت وموسمي في فرص عمل لا تتسم بالديمومة وتعتمد على القوة البدنية، معرضون للمخاطر بسبب أوضاعهم الهشة والتي تتردى لأدنى طارئ كمرض أو اضطرارهم لدفع مدخراتهم أو ممتلكاتهم للتقليل لاستيفاء معاملات رسمية وغيره.

10. التهميش والحرمان الاجتماعي وعدم توافر الخدمات كانت سمات بارزة لتعمق الفقر في مجتمعات المهمشين والتي شملت الدراسة مجتمعين لهذه الفئات. وسبب حرمان هذه المجتمعات من التمتع بالمشاريع الخدمية والبنى التحتية، عدم عدالة توزيع الموارد وتعنت بعض قادة المجتمع المحلي.

11. تجلت أبرز مظاهر الفقر الحضري في نمو المناطق العشوائية كثيفة السكان والتي تسبب إعاقة التخطيط الحضري المتوازن وفي بروز تدن ملحوظ للخدمات الأساسية. ويسهم هذا الوضع في تريف أطراف المدن الكبرى خاصة مع تزايد النزوح من الريف للمدن في اليمن. وشكل النازحين من الريف والمهمشين والمعدمين أبرز الفئات السكانية في هذه المجتمعات وتتميز بارتفاع معدل الإعالة نتيجة لكبر حجم الأسرة وتدني مستوى التعليم والمهارات واعتماد أفرادها على العمل اليومي المتدني المهارة.

12. شكلت قضية توزيع الموارد القليلة على أوجه الإنفاق المعيشي معضلة للفقراء الذين يحارون في كيفية مواجهة الاحتياجات الأساسية مع تدني الدخل التي تتفاقم عند حدوث صدمات مفاجئة كالمرض أو العجز وغيره. وتوافقت أولويات الإنفاق للفقراء مع مسح الأسرة عام 2006م، وبشكل عام تركزت على شراء المواد الغذائية خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء يليها الإنفاق على الصحة ومن ثم بقية الخدمات كمياه الشرب والتعليم. وتختلف أولويات الإنفاق على الخدمات الأساسية بحسب المناطق الجغرافية لمجتمعات الفقراء ومدى قربها من الخدمات وتوافر هذه الخدمات. وهذا يؤكد على ضرورة تبني عددا من الإجراءات لمساعدة الفقراء للحصول على المواد الأساسية الغذائية بأسعار منخفضة وقد يشكل توفير

كوبونات الغذاء لمستحقي خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية أحد هذه السياسات المناصرة للفقراء أو إنشاء تعاونيات تباع المواد الغذائية بأسعار مخفضة ومدعوم لمحدودي الدخل والفقراء.

13. كان للتغيرات الاقتصادية الجديدة وارتفاع الأسعار وتدني القوة الشرائية للعملة المحلية تأثيرات كبيرة على الأسر اليمينية حيث تضررت معظم الأسر من جراء ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية والأساسية الأمر الذي اضطرت معه كثير من الأسر إلى الترشيد في الإنفاق والاستهلاك حيث صرح غالبية السكان من مختلف التجمعات السكانية التي شملتها الدراسة أنهم رشدوا في استهلاكهم للمواد الغذائية كما انخفض الإنفاق على الصحة مما قد يؤدي إلى زيادة نسبة الأمراض وضعف في البيئة الجسمانية للفقراء وتعرضهم للمخاطر.

### القطاعات الإنتاجية والواعدة

14. تدني الإنتاجية ، ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ،محدودية الموارد ، تدني مهارات الموارد البشرية وانخفاض الأجور شكلت جملة من التحديات التي تحد من النمو الاقتصادي للمناصر للفقراء، بل وقد تعيق تحقيق نمو حقيقي ومستدام على المدى القريب. ونجد أن تدني المهارات وضعف المؤهلات أو انعدامها هي سمات دائمة للفئات المنتجة والقادرة على العمل من الفقراء مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها وتحد من مشاركة الفقراء بفعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم. لذا فإن بناء القدرات والتمكين هما حجرا الزاوية لعملية التنمية المحلية ولرفع مستوى الإنتاجية.

15. تمحورت هموم الفقراء في الحصول على فرص العمل وفي تأمين الغذاء لأسرهم. لا يدرك الفقراء قضية تأثير الاقتصاد المحلي بجملة الأسباب المحلية والعالمية كغلاء أسعار الغذاء عالميا بل يربطونها بالإجراءات المحلية مثل الإصلاحات الهيكلية وتحرير أسعار مشتقات النفط والتي يرون أنها تؤثر عليهم سلبا أكثر من غيرهم من الفئات وذلك لضعف عكس هذه الإصلاحات في شكل برامج مناصرة للفقراء. وهناك ضرورة لتطوير إستراتيجية تواصل فعالة مع المجتمعات المحلية لشرحه هذه الإصلاحات وتأثيرها ونشر المعلومات بالإجراءات المصاحبة التي تستهدف الفقراء للتخفيف من أثر الإصلاحات. إن تحقيق التنمية المستدامة يقوم على أساس تحقيق العدل الاجتماعي وإيجاد الآليات والظروف التي تحقق الفرص المتكافئة لجميع فئات المجتمع وتمكنها من المشاركة الإيجابية والفعالة في مراحل التخطيط، ووضع برامج التنفيذ، ومتابعة إجراءاته.

16. تفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية وتأثير التغيرات المناخية. وقد لوحظ عدم الاستفادة من مياه الأمطار في مجتمعات الفقراء عينة الدراسة والتي شكلت المجتمعات الزراعية منها حوالي 72%، وذلك لعدة عوامل أبرزها الجفاف وقلة الأمطار مع عدم وجود سدود أو حاجز للاستفادة من مياه السيول. ولم تتواجد شبكات الري الحديث إلا في المزارع الاستثمارية الخاصة في محافظات الحديدة وحضرموت.

وتسبب الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية في نزوب العديد من الآبار مما أضاف معاناة شديدة في الحصول على مياه الشرب في هذه المجتمعات. ومن ناحية أخرى أدى الجفاف وقلة الأمطار إلى ترك العديد من المجتمعات العمل في الزراعة بل وتوقف النشاط الزراعي إلى حد كبير في عدد من مجتمعات حضرموت وحجة.

17. **ضعف ناتج استثمار القطاع الخاص المحلي** وندرة الصناعات صغيرة والأنشطة التجارية والتسويقية التي يمكن أن تسهم في توفير بدائل اقتصادية وفرص عمل للفقراء، وذلك نتيجة لضعف خدمات البنية التحتية كالخدمات والطرق والأسواق وعدم استجابتها لمتطلبات النمو الاقتصادي.

18. **قصور البرامج الإرشادية والبيطرية**، حيث لم يشر أياً من الفقراء في المجتمعات الزراعية وجود أي نشاط للإرشاد في مجتمعاتهم. وهذا يشير بوضوح إلى ضعف كبير في هذا الجانب الحيوي الذي يفترض أن يدعم الفقراء في الحفاظ على أصولهم الإنتاجية ويسهم زيادة إنتاجيتهم وتحسن معيشتهم. وهناك ضرورة لإجراء تقييم للبرامج الإرشادية والبيطرية لتحسين فعاليتها وآلياتها ووصولها للفقراء وصغار المزارعين.

19. **ندرة فرص القروض ومشاريع التمويل الأصغر** إذ أنها لاتصل للفقراء عينة الدراسة في الريف أو في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والرعي. عدد محدود (في مجتمعين) حصلوا على قروض و عانوا من صعوبات إدارتها واسترداد رأس المال. وتمركزت فرص الحصول على القروض في بعض المجتمعات الحضرية لتنوع الأنشطة الاقتصادية ولقرب مؤسسات الإقراض من المجتمع.

20. **ندرة توفر فرص العمل في مجتمعات الفقراء نتيجة عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية فيها ولتدني قدرات أبنائها**، حيث ينشط الفقراء في والعمل بالأجر اليومي الذي يعتمد على المجهود العضلي كأعمال البناء والأنشطة الزراعية والرعي والبيع في الأسواق المحلية والصيد. وتتسم هذه الأنشطة بأجور منخفضة وعدم ديمومتها وتخضع للتقلبات الاقتصادية والمناخية ولا تخضع لقوانين حماية العمل. ويعتمد استمرارية الدخل على توافر فرص العمل وعلى الصحة البدنية التي تعتبر رأس مال الفقير. ويعتمد توافر فرص العمل على عاملين هما نوعية المهارات التي تتطلبها فرص العمل وحجم الطلب عليها في سوق العمل. لذا فإن تنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها الإنتاجية تعتبر ركائز للخطة الخمسية الرابعة ولتعزيز من النمو الاقتصادي الذي تنتشده الدولة ويجب التعامل بجدية على موائمة الأيدي العاملة بمتطلبات السوق محليا وإقليميا في الدول المجاورة ورفدها بالمهارات التي تتطلبها ظروف سوق العمل المتغيرة.



21. سياسات تشجيع الاستثمار لا تفسح مجالاً للفقراء للاستفادة منها، فعلى الرغم من حتمية التوجه نحو الأنشطة الاستثمارية لدعم النمو الاقتصادي إلا أن الأصول الإنتاجية والموارد الطبيعية القليلة كالمياه والأراضي الزراعية التي يمتلكها (أو كان يمتلكها) الفقراء غالباً ما تستغل من قبل كبار المستثمرين تاركين الفقراء يعانون من قلة العمل وقلة الحيلة كما في حدث في الأراضي الزراعية التي أعيدت لمالكيها في مجتمعات بحضرموت، وخصخصة شركة الملح والمناجم في الصليف وفي المزارع الاستثمارية في الحديدة. ويعكس هذا ضعفاً واضحاً في تبنى سياسات مناصرة للفقراء مصحوبة للإصلاحات وترجمتها فعلياً في اتجاه إحداث تنمية مستدامة في هذه المجتمعات.

22. القرصنة والصيد الجائر، شكلت القرصنة في المياه الإقليمية اليمنية وسفن الصيد من الدول المجاورة تهديداً مباشراً للفقراء في المناطق الساحلية بحيث لم يعد البحر مصدراً آمناً للرزق بالنسبة للفقراء. كما وتقوم سفن الصيد الكبيرة بجرف مزارع وحاضنات الأسماك باستخدام وسائل صيد غير قانونية مما يشكل تهديداً لمواسم الصيد في السواحل اليمنية.

23. توفرت فرص للعمل في القطاع الصناعي في المناطق الساحلية بحضرموت والحديدة نتيجة وجود مشاريع استثمارية ولكن غالباً ما يتعرض الفقراء لمخاطر فقدان أعمالهم بدون سابق إنذار عند حدوث نكسات بهذه المشاريع كما حدث لشركة الملح بالصليف.

24. لوحظ انتشار وتوسع زراعة القات في المناطق الجبلية على حساب الأراضي الزراعية مما سبب تقلص المساحات الزراعية وانخفاض كمية الإنتاج الزراعي إلى جانب ما تسببه المبيدات الزراعية التي تستخدم للقات بكميات كبيرة من أضرار مدمرة على الأراضي الزراعية. وعند سؤال المبحوثين عن زراعة البن كونه يتطلب نفس الظروف المناخية أصروا على أن دخل البن ضئيل لا يقارن بدخل القات. ويستنزف القات الكثير من مخزون المياه الجوفية لكنه مازال يشكل أهم مصدر مدد للدخل لكثير من الأفراد وبخاصة في المنطق الجبلية الشمالية والوسطى.

## الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية

25. تدني مستوى وكفاءة خدمات البنية التحتية المقدمة في غالبية المجتمعات وبخاصة في الريف، وتعرقل عوامل التشتت السكاني والطبيعة الجغرافية التوسع المطرد لتغطية المجتمعات بالخدمات، حيث مازالت تغطية مشاريع مياه الريف 37.5% و الكهرباء 22.9% بينما بلغت 50% و 62% على التوالي في مجتمعات الدراسة. ويضطر الفقراء إلى تخصيص قدر كبير من دخولهم للحصول على القدر اللائق والكافي من المياه. ومن ناحية أخرى نجد أن وجود مبنى للمرفق الصحي أو التعليمي لا يعني توفر هذه الخدمات أو قدرتها على تلبية لاحتياجات المواطنين حيث تعاني العديد من المدارس في المناطق الريفية

من عدم تواجد المدرسين وبالمثل غياب الكادر المؤهل في المرافق الصحية مما يضيف هموماً وتكلفة إضافية للفقراء لمحاولات الحصول على الخدمات في مكان آخر.

26. ما يقرب من 50% من مجتمعات الفقراء لا تصلها أية مشاريع حكومية لمياه الشرب بل تعتمد على الآبار والواديان أو على مشاريع خاصة تستنزف موارد الفقراء. ولا يحصل الغالبية من مجتمعات الفقراء في الريف لا على مياه آمنة للشرب بسبب تلوث الآبار والبرك، كما ويتكلف الفقراء مبالغ باهظة لجلب المياه في المناطق الجافة. ولا توجد جهود حكومية أو غير حكومية تعمل على دعم مشاريع مياه الشرب في المجتمعات الريفية الفقيرة بالرغم الجهود التي تبذلها الدولة إلا أن الحاجة لسياسات مناصرة للفقراء على مستوى المجتمع ماسة لتوفير هذه الخدمة الحيوية.

27. تدني الخدمات الصحية وارتفاع تكلفتها يسهم في تردي الأوضاع الصحية للفقراء. وعلى الرغم من تحسن مدى وصول خدمات تطعيم الأطفال تحت الخامسة إلى مجتمعات الفقراء إلا أن غالبية الوحدات الصحية الريفية والمرافق تخلو من وجود كادر مؤهل أو من الدواء. ولم تعد الوحدات الصحية تقوم بدورها الوقائي أو تقدم الرعاية الصحية الأولية بحسب ما أفاد الفقراء عينة الدراسة، مما يضطر الفقراء إلى تكبد مشقة الذهاب إلى أقرب المراكز الحضرية (سواء خاصة أو عامة) ودفع تكاليف مضاعفة للحصول على هذه الخدمات.

28. المجتمعات الريفية لم تعد جاذبة للقدرات البشرية التي تسهم في تنميتها بسبب تردي الخدمات الأساسية فيها مما ترك العديد من المرافق الصحية والتعليمية تعاني من نقص الكوادر المتخصصة التي تعين من خارج المجتمعات وبالتالي يؤثر على كفاءتها.

29. تحسن البنية التحتية للمجتمع مثل مدها بخدمات الكهرباء أو الطريق وغيره يخفف الكثير من التكلفة الباهظة التي يتكبدها الفقراء الذين يضطرون إلى الاقتراض أو بيع ممتلكاتهم القليلة للحصول على هذه الخدمات في مناطق بعيدة. لكن الفقراء لا يرون أن هذه الخدمات تسهم في تخفيف الفقر الواقع لأن الفقر يظل داخل الأسرة نظراً لمحدودية وصول الأسر الفقيرة لهذه الخدمات ولتدني دخل الأسرة. لذا فإن العمل على رفع سقف الإعانات المادية التي تقدم للفقراء العاجزين عن الكسب من الجنسين والتوسع المطرد في توفير فرص التدريب وربطها بالقروض الصغيرة والميسرة للقادرين على العمل من خلال آليات شبكة الحماية الاجتماعية مع الاستمرار في تحسين آليات الاستهداف السبل لرفع كفاءة الأسر الفقيرة لمواجهة الفقر في المجتمعات الفقيرة.

### التنمية البشرية

30. توجد فتاعة راسخة للفقراء بأهمية التعليم كاستثمار لتحسين مستقبل أولادهم لكن لوحظ من خلال البحث الميداني ظاهرة تزايد أعداد المتسربين من التعليم الأساسي من الذكور واتجاههم للعمل. في الوقت ذاته

نجد ارتفاع نسبة العجز في معلمي المرحلة (4 - 9) من التعليم الأساسي في غالبية المواد مع تغييب متكرر للمدرسين مما يسهم في تدني جودة ومخرجات التعليم.

31. تزايد الوعي بأهمية التعليم حيث كان أبرز هاجس للشباب، وتركزت مطالبهم بالحصول على فرص عمل وفرص تدريبية و تمكينهم من استكمال التعليم. تدني القدرات لدى الفقراء وبخاصة الشباب وصعوبة حصولهم على فرص عمل مستدامة تخرجهم من دائرة الفقر يؤكد على أن التعليم والتدريب المستمر هما حجرا الزاوية لتنمية رأس المال البشري.

32. غالبية فرص التدريب المهني والحرفي والحاسوب وغيرها وكذا فرص التعليم الجامعي والمتوسط محصورة على المدن ومراكز المديرية والتي يصعب على الفقراء إلحاق أبناءهم نتيجة تدني الدخل وبعد المسافة بل إن فرص التعليم المهني والفني اعتبرها الشباب في المجتمعات الفقيرة متاحة لمن له واسطة أو مال. وأكد الفقراء وبالذات الشباب مطالبهم بفتح معاهد في مناطقهم.

## الشباب

33. شكلت الخدمات التعليمية والمراكز الصيفية (رغم عدم توفرها في كل المجتمعات ومحدودية أنشطتها) النشاط الوحيد الذي لمس الشباب من الجنسين ويمكن أن توجه الأنشطة المدرسية والصيفية لزيادة كفاءة الخدمات التعليمية وتعويض النقص في جانب المهارات الحياتية والذاتية للجنسين. وسيعزز إدماج مفاهيم خاصة في المناهج التعليمية بتنمية الشباب وتعزيز دورهم في تنمية المجتمع وزرع القيم الإيجابية والمعززة لقيم البناء والتنمية من خلق أجيال ذوي هوية وطنية بناءة .

34. وجود شريحة كبيرة من الشباب يمكن أن تصنف ضمن الشباب المعرض للمخاطر حيث يعانون من الإحباط والفراغ الكبير في الوقت وعدم قدرتهم على استثماره في شيء مثمر وصعوبة حصولهم على فرص لتنمية مهاراتهم مما يعزز من سهولة استقطابهم وانخراطهم في سلوكيات ضارة أو الانضمام إلى تنظيمات مشبوهة أو جماعات متشددة والتي تمثل أحيانا لبعضهم المخرج الوحيد لمشاكلهم. إن حقيقة كون المجتمع اليمني مجتمع فتي يمكن أن يعول عليه بناء المستقبل لا تتوافق مع الأوضاع الراهنة للشباب وبخاصة في المجتمعات الريفية حيث أن غالبية الشباب إما في المرحلة الثانوية أو تسربوا سابقا، عاطلون يبحثون عن عمل ويجدون في القاعات المتنفس الوحيد لقضاء أوقاتهم، يعيشون في مجتمعات فقيرة وقليلة الإمكانيات وتندر فيها الفرص التدريبية والوظيفية. وقد أضعفت النزاعات السياسية في صعدة من قدرة الشباب في محافظات الحديدة وحجة وعمران من السفر للحصول على فرص عمل في حين أن وأعاققت قضايا الثأر في أبين وشبوة قدرة الشباب على الانتقال والحصول على فرصا أفضل.

35. **محاولات الشباب للبحث عن فرص عمل لا تكال غالباً بالنجاح** بسبب غياب المؤسسات المناصرة للشباب و تدني جودة التعليم ومخرجاته وتسرب الكثير من الشباب قبل إكمال تعليمهم وقلة توفر فرص التعليم المهني والعالي والمتوسط وبخاصة في المجتمعات الريفية. وتتزايد هجرة الشباب لمختلف المناطق الحضرية للبحث عن فرصاً أفضل، لذا فإن توجهات الخطة القادمة يجب أن تنصب على التوسع في تقديم فرص وبدائل تعليم وتدريب مهني وتنموي وأنشطة متنوعة مع تفعيل دور جمعيات ومنظمات الشباب لتقديم هذه البرامج والنزول إلى المجتمعات المحلية عوضاً عن التركيز في المناطق الحضرية.

36. **غياب دعم السلطة المحلية والقطاع الخاص للشباب وقضاياهم**، وهناك ضرورة للتبني الجاد لقضايا الشباب على المستوى المحلي لتخصيص نسبة من موارد السلطة المحلية للتنمية المحلية المجتمعية و دعم مشاريع الشباب وخاصة في جوانب الإنتاج الاقتصادي والزراعي وبناء القدرات. ولن يتحقق هذا إلا بتكامل أدوار شركاء التنمية في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم مشاريع الشباب وفي تنمية قدراتهم ومهاراتهم. وهناك ضرورة للتخفيف من المخاطر التي تواجه الشباب عند بدء أية أنشطة إنتاجية كطول الإجراءات الرسمية وعدم القدر على التسويق أو إدارة المشاريع وتقديم تسهيلات خاصة مثل الإعفاء من الضرائب في السنوات الأولى للمشروع، وتقديم دعم فني لتمكينهم من الاستمرار في مشاريع إنتاجية صغيرة.

## تمكين المرأة

37. **ضعف البرامج الموجهة للنساء وغيابها كلية في المجتمعات الريفية** على الرغم من تأكيد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، العمل على تعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً. حيث أكدت الدراسة الميدانية ضعف إشراك المرأة في المجتمعات المحلية في قضايا الشأن العام سواء من ناحية فرص العمل أو التمكين السياسي أو توفير فرص التدريب والإقراض والبارز عدم وصول هذه الخدمات للنساء الريفيات. مازالت النساء وبخاصة في الريف تواجه تحديات تحد من إسهامهن في المجالات الاقتصادية والدخول للسوق والحصول على قروض وحتى الحصول على ضمانات.

38. **لم يطرأ تغير ملموس على أوضاع المرأة الريفية فمازالت المرأة الريفية تقضي جل وقتها في البحث عن مياه الشرب والتحطيب والتعليق أو العمل في الزراعة بأجر عيني أو بدون أجر**، ولم تصل برامج تنمية المرأة الريفية إلى أيا من النساء الريفيات في مجتمعات الدراسة. وهناك جهود لبعض منظمات

المجتمع المدني ( برامج ممولة) لتقديم برامج تدريبية محددة وغالبا تقدم في مراكز المديریات كما في محافظة تعز (المخاء-جمعية الزهراء) وعدن (دار سعد).

39. تدني الأعمال التجارية/الإنتاجية التي تعمل فيها النساء نتيجة صعوبة حركتهن ووصولهن للأسواق وتقل الأعمال المنزلية والدور الإيجابي وصعوبة حصول النساء على الضمانات الكافية للقروض ناهيك عن عدم وصول هذه التسهيلات إلى النساء الفقيرات في مجتمعهن وعدم معرفتهن بوجود هذه الفرص. وتنشط النساء في أعمال تجارية بسيطة في المناطق الحضرية كالدلالة أو الخياطة وبعض الحرف البسيطة كصناعة الحصير في المراغة وصناعة الشباك في حضرموت.

40. المشاركة الواسعة للنساء في الانتخابات لا تعكس على الإطلاق توسع وحرية المشاركة السياسية للمرأة لعدم وجود ممثلات في المجالس المحلية وخاصة في المناطق الريفية والقبلية. بل على العكس إذ تحسب أصوات النساء في الأسرة لصالح رب الأسرة الذي يصبح لديه عدد أصوات بعدد النساء اللواتي يحق لهن التصويت، حيث أفادت جميع النساء في مجتمعات الدراسة بأنه ينتخب ما يملى عليهن من أقربائهن الذكور.

41. رغم ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي (88% من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي) والقطاع غير المنظم واللواتي يعملن في يعملن في ظل ظروف تتسم بهشاشة الأوضاع إلا أن ما تزال مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية غائبة في كل مجتمعات الدراسة ما عدا عدد محدود من الوظائف في القطاع العام في محافظة عدن وحضرموت.

42. تعاني المرأة الفقيرة الأمرين كونها تعيش مثلها مثل الرجل في ظروف اقتصادية صعبة إضافة إلى متحيزات ثقافية مجتمعية وسياسات تُحد من قيمة مساهماتها في التنمية، ذلك أن العادات والتقاليد التي تشدد على الدور الإيجابي التقليدي للمرأة ونقص التدريب والتعليم اللذين يلعبان دورا مهما في تدني المساهمة الاقتصادية لها بشكل عام. ويجب إعطاء أولوية في الخطط القادمة لدعم قدرات المرأة على العمل في المشروعات الصغيرة وتسهيل القروض الصغيرة الميسرة ولتحسين الصورة النمطية للمرأة وتقديمها كمنتجة وفاعلة بما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### أطفال المجتمعات الفقيرة

43. أبرز التدخلات التي استهدفت الأطفال تمثلت في بناء وتوسعة عدد من المرافق التعليمية وتنفيذ حملات تطعيم الأطفال. إلا أن تدني جودة التعليم واقتصره على بعض صفوف المراحل الأساسية فقط في عدد من المجتمعات النائية والعجز الحاد في المدرسين أدى إلى تسرب العديد من الأطفال الذين التحقوا

بالعمل لدعم دخل الأسرة أو لتأمين الاحتياجات من مياه وحطب ورعي وغيرها من الأعمال التي تلقى على كاهل الفتيات غالبا وتحرمهن من التعليم.

44. **تدني الأوضاع المعيشية والصحية للأطفال الفقراء** حيث أفاد العديد من الأطفال في مجتمعات المراغة والشهالي في محافظة إب وحرص بحصولهم على وجبتين فقط في اليوم مما يشير إلى احتمالية انتشار أمراض سوء التغذية والهزال خاصة مع تزايد أسعار الغذاء وعجز أسرهم عن تأمين الغذاء الكاف. كما وأن الوضع الصحي للمساكن مندهور في مجتمعات الفقراء حيث يعيش الأطفال مع أسرهم في عشش في حرض (حجة) والمراغة (إب) وفي مجتمعات حرض وبنى جربان (إب) لا توجد حمامات بالمنازل.

45. **ارتفاع نسبة التسرب من المدارس بين الأطفال الذكور** حيث وصلت لما يقرب من 30-60% من الأطفال عينة الدراسة في 50 - 60 % في مجتمعات الشرقية (عدن) والمراغة (إب) ، و 35- 40 % في مجتمعات الثوباني والنقىل (تعز). وهذا يرجع لعدة عوامل أهمها تدني التعليم وعدم وجود مدارس للصفوف العليا من التعليم الأساسي والثانوي وتغيب المدرسين وأيضا نتيجة احتياج الأسر الفقيرة لدخول إضافية. فقد لوحظ في مجموعات الأطفال البورية ارتفاع نسبه عمالة الأطفال في كلا من الشرقية والمراغة ، قرية النقىل، السيسان حيث تتراوح بين 50-62% من مجموع الأطفال عينة الدراسة وينشط الأطفال في الأنشطة الزراعية وبخاصة قطف القات وفي مجال الصيد وبيع الأسماك، أما في المناطق الحضرية فقد برزت أنشطة جمع المعلبات والبلاستيك والكراتين، أعمال التنظيف المختلفة كمسح السيارات أو تنظيف المحلات والهناجر أو الشوارع، التسول.

### الحماية الاجتماعية

46. **مازال صندوق الرعاية الاجتماعية والتحويلات النقدية هي الأبرز في حياة الفقراء** كما كان الوضع في الدراسة السابقة عام 2005 نظرا لاستهدافه المباشر للفقراء وبدعم مباشر لاحتياجاتهم. ولم تذكر الآليات الأخرى لشبكة الحماية الاجتماعية رغم أن مشاريع الصندوق الاجتماعي وصندوق الأشغال هي الأبرز في هذه المجتمعات ولكن لا يدرك الفقراء الصلة بين هذه الآليات أو أنها موجهة إليهم إذ لا يكثرثون إلا بم يقدم لهم مباشرة.

47. **تحسن لآليات الوصول والاستهداف وتسجيل حالات أكثر ضمن برامج صندوق الرعاية الاجتماعية.** المعونات النقدية التي تعطي لفئات الفقراء والعاجزين مازال لها أثرها الايجابي في سد بعض من احتياجات الفقراء، وقد عبر الفقراء عن ارتياحهم الكبير آليات الاستهداف للفئات المستحقة الفعلية. لكن ضالة المبالغ المستحقة سببت إحباطا لدى الفئات العاجزة بالفعل عن سد احتياجاتها الأساسية كالغذاء وإن

كانت تسهم في شراء سلعة أو دفع بعضاً من فواتير الخدمات العامة (كهرباء). وإحدى مجالات التركيز للخطة الخمسية الرابعة الاستمرار في التوسع في تقديم خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية للفئات المستحقة والعاجزة عن تأمين حاجياتها الأساسية ورفع سقف مبالغ المساعدات النقدية التي تعطى للفئات المستحقة حتى تؤمن الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة مع غربة الفئات المستحقة واستبعاد غير المستحقة خاصة تلك التي سجلت سابقاً من قبل المتنفذين.

48. ضعف وصول برامج التدريب التي يقوم بها صندوق الرعاية الاجتماعية والتي تهدف لنقل الفقراء من الإعاقة إلى الإنتاج في مجتمعات الدراسة وهناك ضرورة للتكامل ببرامج التدريب والتمكين بين الصناديق المختلفة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية وإعطاء أولوية قصوى للتوسع في فرص التدريب والقروض للفقرين على العمل من الفقراء مع التركيز على الشباب والنساء على أن تتلاءم ومتطلبات واحتياجات التنمية في مجتمعات الفقراء لضمان استمرارية إنتاجها

49. لم يدرك الفقراء وجود برامج العمالة الكثيفة في مشاريع الصندوق الاجتماعي وبرنامج الأشغال العامة على الرغم من بروز العديد من المشاريع المنفذة من قبل هذه الآليات في مجتمعاتهم خاصة في البنية التحتية، وقد يعود السبب إلى ضعف وعي وإدراك الفقراء أن هذه البرامج ضمن آليات تخفيف الفقر في مجتمعاتهم. وتستدعي الخطط القادمة التوسع في تنفيذ أنشطة المشاريع الريفية المحلية عبر آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وتبني سياسة تحيز إيجابي بتخصيص حصة خاصة عند التخطيط لهذه البرامج للمجتمعات الأشد فقراً.

## الحكم الجيد

50. وجود ارتياح كبير للمشاركة الواسعة في اختيار وانتخاب المجالس المحلية وإقرار بوجود تسارع في إعطاء الصلاحيات للمجالس المحلية عبرت عنه مجتمعات الدراسة. لكن نتيجة لحدائثة التجربة وكونها لم تصل للنضج بعد ووجود جملة من التحديات التي تواجهها السلطات المحلية منها قلة الموارد المالية مقارنة بحجم احتياجات التنمية المحلية وقلة خبرة المجالس. أيضاً كبر حجم توقعات المجتمع وكبر الوعود التي قطعها الناخبون أثناء الانتخابات ولدت نوعاً من عدم الرضي والسخط عن أداء المجالس المحلية في العديد من مجتمعات الدراسة كما أشار أحدهم "تدخلوا في كل شيء ولايسووا شيء". وأشار البعض في المناطق القبلية إلى تطبع هذه المجالس بالطابع القبلي كون مسؤوليها هم من أبناء المشايخ أو الأعيان مما ولد نوعاً من نزاع المصالح بين أعضاء المجالس المحلية وشيوخ القبائل وخاصة فيما يتعلق بتوزيع المشاريع على المناطق.

51. أبرز مشاريع السلطات المحلية ركزت على البنى التحتية والخدمات العامة سواء بناء مرافق جديدة وشق طرق أو توسعة وترميم القائم منها. ورغم كون هذه المشاريع مازالت تمثل أبرز أولويات التنمية كما يراها الفقراء والمجتمع المدني والسلطات المحلية فإن ما ينجز "لا يوجد له أثر" على المجتمعات كما عبر أحد أعضاء المجلس المحلي لاضالته مقارنة بالاحتياجات الفعلية.

52. تراوحت نسب إنجاز خطط المديرية من ضعيف إلى ممتاز وإن كانت الغالبية قدرتها بين 50-70% مما تم التخطيط له. ويشوب تنفيذ المشاريع عدم التنسيق بين الجهات المنفذة من جهة والمشاريع التي يتم اعتمادها مركزيا من جهة أخرى

53. تعثر العديد من المشاريع التنموية في خطط المجالس المحلية لعدد من الأسباب، أحدها ارتفاع أسعار المناقصات للمشاريع عما رصد في ميزانية المجالس المحلي وعلى العكس وأحيانا تحدث مبالغت في تقدير ميزانيات المشاريع وبخاصة مشاريع الترميم. والسبب الأخر طلب الجهات الممولة للمشاريع استيفاء مساهمة المجتمع قبل تنفيذ المشروع والتي يشق على الكثير من الفقراء دفعها مما يسبب في تعثر هذه المشاريع وتقوم السلطات المحلية في بعض المجتمعات بدفع مساهمة المجتمع من إيراداتها لعدم قدرة أفراد المجتمع على الإيفاء بالنسبة المحددة (5-10% من قيمة المشاريع).

54. قيام المجالس المحلية ببناء قاعدة بيانات متكاملة عن المديرية ومحدثة سيسهم في وضع خطط أكثر واقعية وتلبية للاحتياجات وهذه كانت ثمرة لمشروع التمكين للصندوق الاجتماعي للتنمية الذي استهدف بناء قدرات المجالس المحلية في عدد من المديرية كما في مديرية المسراخ. ولكن يظل تحديث قاعدة البيانات واستخدامها بشكل فعال مع شركاء التنمية شرطا للاستفادة منها.

55. استكمال بناء قدرات المجالس المحلية وتوجيه مواردها لتشغيل وصيانة المشاريع القائمة واستكمال المتعثر منها وتوسيع المشاركة لأطراف التنمية في إعداد والإسهام في التنفيذ والمراقبة لخطط التنمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وتنظيمات المجتمع غير الرسمية كتنظيمات الفقراء ولجان مستخدمي المياه وتنظيمات محلية للمزارعين وغيرها سيعمل على تلافي الكثير من أوجه القصور في أداء المجالس المحلية.

56. ليس من المأمول في القريب خروج أولئك الواقعيين في دائرة الفقر الشديد نتيجة لتدخلات الخطط التنموية العامة للمديرية أو المحافظة أو حتى الخطط العامة للدولة كون هؤلاء الفقراء يقعون ضمن فئات العاجزين، الأميين، من لا يجدون عملا أو لا يقدر على العمل، المرضى، من المهمشين أو المحرومون اجتماعيا، والنساء ممن يعلن أسرهن (نتيجة وفاة العائل أو مرضه) الخ. وتفتقد خطط المجالس المحلية وجود برامج موجهة لمساعدة هذه الفئات إلى جانب خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية. وهذه الفئات بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص ببرامج مباشرة في الخطط التنموية إما برفع



وتتبع المساعدات المقدمة لهم وتوفير فرص عمل أو فرص إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل. ويجب إعطاء أدوار فاعلة في خطط المديرية والمحافظات للمجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء التنمية ليقوما بدورهما ومسئولياتهما الاجتماعية في دفع التنمية في هذه المجتمعات بدلا من العمل بمعزل عن مجتمعاتها.

57. وجود فروع للجهات الحكومية وأجهزة القضاء على مستوى المديرية أو المحافظة لم يقرب أفراد المجتمع منها بل خلق هوة بين الفقراء وهذه الأجهزة، وكما أظهرت الدراسة السابقة والحالية أن الفقراء مازال ينظرون بريية وعدم ثقة لهذه الأجهزة ولا يتعاطون معها إلا إذا كانت هي الملجأ الأخير أمامهم، حيث مازال العرف وقادة المجتمع المحليون كالشيخ وغيرهم أسهل للوصول من الجهات الرسمية. وذكر أغلبية الفقراء بأنهم يعتمدون على الشيخ أو العاقل لحل النزاع ولجوتهم للعرف القبلي في التحكيم و حل النزاعات كونه سريع البت في القضايا كما أنه متواجد داخل المجتمع على عكس المحاكم والأجهزة الأمنية التي لا تتواجد إلا في مراكز المديرية أو عواصم المحافظات. السعي الحثيث في تسريع الإصلاح المؤسسي ومحاربة الفساد أولويات تحتم الاستمرار في معالجتها كون الفقراء هم من يدفع الثمن مضاعفا نتيجة تشري الفساد في الأجهزة الإدارية.

### المجتمع المدني

58. إن إشراك لمجتمع المدني في إعداد الخطط التنموية وتقييمها يخلق فهم ومسئولية مشتركة بين الجهات الرسمية وجهات المجتمع المدني حول احتياجات وتوجهات التنمية في المجتمع كما يواجه أنشطة المجتمع المدني لتتكامل مع جهود التنمية. شاركت ما يقرب من ثلث الجمعيات في هذه الدراسة أو تشارك الآن في إعداد الخطط التنموية. وعادة تأتي المبادرة حين توجه الدعوة من قبل المجلس المحلي، وقد أكدت ثلاث جمعيات أن المشاركة السابقة في الخطة كانت شكلية ماعدا في مديرية الشاهل في حجة حيث تم تشكيل شبكة للمجتمع المدني وشاركت بفعالية في الإعداد والتقييم. وفي مديرية الشيخ عثمان بعدن تم إقرار ممثلين لمنظمات المجتمع المدني والمرأة كأعضاء في لجنة إعداد الخطة الرابعة.

59. يفتقد الفقراء وجود تنظيمات رسمية أو غير رسمية تمثلهم أو تدافع عن حقوقه ك

60. لا يوجد أي نوع لتنظيمات رسمية أو غير رسمية لمساعدة المزارعين وغاب تماما أي أثر للتعاونيات الزراعية وبالتالي غياب أي نوع من الدعم الإنتاجي أو التسويقي أو الإرشادي للمزارعين الفقراء وعلى العكس نلاحظ نشاط تعاونيات وجمعيات الصيادين في المخاء وحضرموت.

61. إسهام المجتمع المدني في التخفيف من الفقر لم يخرج من دائرة تقديم المساعدات الخيرية والغذائية مع توجه نحو التدريب وإن لم يلحظ إلا بالمناطق الحضرية.

62. وينبغي العمل على تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني التنموية لخلق حراك مجتمعي واسع للتكامل مع جهود الدولة للتخفيف من الفقر وتوجيه جهودها للتنمية البشرية واتخاذ نهج جديد إلى جانب النهج الإحساني الخيري الذي تنتهجه غالبية الجمعيات والمنظمات في لريف وألا يقتصر دورها على تقديم الإحسان والمساعدة الموسمية بل تتجاوزها إلى تنفيذ مشاريع مجتمعية واقتصادية تخدم التنمية المحلية، مع إزالة العوائق الإدارية والقانونية التي تحول دون مشاركة فاعلة لهذه المؤسسات وأيضاً المتابعة الجادة والتقييم المستمر لعمل هذه المؤسسات لتعزيز تركيز جهودها في الاتجاه التنموي المحلي وتعزيز توسع أنشطتها في المجتمعات المحلية.

وحاولت الدراسة الخروج بمجموعة من التوصيات للسياسات والإجراءات المناصرة للفقراء التي يمكن أن تضمن في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابع للتخفيف من الفقر، وقد قسمت إلى سياسات إجراءات تتطلب تدخلا عاجلا وأخرى متوسطة وطويلة الأجل كما يفصلها جدول المصفوفات التالي:

## مصنوفة توصيات للسياسات

المجال	سياسات وإجراءات عاجلة	إجراءات متوسطة وطويلة الأجل
سياسات النمو المناصرة للفقراء	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعطاء الأولوية القصوى في الخطط المحلية والمركزية لتبني سياسات فاعلة معززة للنمو المحابي للفقراء</li> <li>• إعداد دراسات اقتصادية اجتماعية لتحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على أوضاع الفقراء لتحديد المجموعات الأكثر عرضة للخطر ومناطق تواجدتها جغرافيا لتحسين آليات استهداف المشاريع.</li> <li>• تحديث وتوسيع العمل بإستراتيجية التواصل الفعال مع أفراد المجتمعات الفقيرة لنشر الوعي وتقديم المعلومات حول أهداف السياسات والبرامج التي تستهدف الفقراء وكيفية الحصول عليها</li> <li>• مساعدة الفقراء على تنظيم أنفسهم في مجموعات أو لجان مصغرة تمثلهم للمشاركة مع المجالس المحلية والهيئات الأخرى في وضع خطط تنموية مبنية على احتياجاتهم الفعلية، ويمكن الاستفادة من تجربة الصندوق الاجتماعي الرائدة في برنامج التمكين المجتمعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المتابعة والمراقبة الدورية لمؤشرات النمو المناصر للفقراء مع اعتماد سياسة تشاركية للنقاش مع الأطراف المختلفة من مجتمع مدني وقطاع خاص وممثلين لفئات الفقراء المستهدفين بهذه السياسات والبرامج.</li> <li>• إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة لتنمية مصادر دخل الفقراء عن طريق تبني برامج وأنشطة تزيد الإنتاجية، وتتنوع بحسب الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الفقراء للإسهام في استقرار الأوضاع الاقتصادية للفقراء ووقايتهم من الوقوع في فقر أشد.</li> <li>• دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مشاريع الإقراض والتمويل الأصغر للتوسع في خدماتها واستمراريتها، مع نشر أفضل الممارسات الناجحة تعزيز سبل وصول الفقراء إلى امتلاك وإدارة الأصول الإنتاجية وتفعيل دور التعاونيات لتركيز جهودها على الفقراء وصغار المنتجين</li> <li>• بناء قدرات وتنظيمات الفقراء واللجان المجتمعية المختلفة التي تشكل لإدارة الخدمات الأساسية مثل مجالس الأباء والأمهات ولجان مستخدمي المياه وغيرها لتشكل قوى ضاغطة في سبيل تحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات (أصوات الفقراء) وكذلك في تحسين كفاءة المرافق الخدمية وتفعيل دور المساءلة المجتمعية.</li> <li>• تحقيق الأمن الغذائي للفقراء المدقعين ومن هم تحت الصدمات عن طريق توزيع المواد الغذائية للنازحين وتوسيعها لتغطي الفقراء من سكان المجتمعات التي لجأ إليها النازحون في محافظة عمران وحجة ( وبخاصة حرض).</li> <li>• اتخاذ سياسات وإجراءات تعمل على تحسين عدالة توزيع الدخل .</li> </ul>
القطاعات الإنتاجية والواعدة قطاع الزراعة والري	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيام بدراسات لتقييم مدى وصول واستفادة الفقراء وصغار المزارعين والمرأة الريفية على</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوسع في إنشاء جمعيات مستخدمي المياه لترشيد استخدام الموارد المائية وحسن استغلالها</li> </ul>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوسع في مشاريع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة في المناطق الزراعية لتحسين أنظمة الري من المياه الجوفية ومياه الأمطار والسيول بناء الحواجز وضع سياسات وإجراءات تعمل على تحقيق تنمية ريفية متوازنة من خلال اعتماد التخطيط القائم على الاحتياجات عند إنشاء الحواجز المائية والسدود لضمان عدالة توزيع المشاريع في مجتمعات الفقراء وللاستغلال الأمثل للموارد.</li> <li>• دعم الفقراء وصغار المزارعين للحصول على تقنيات الري الحديث وحصاد المياه دعم الفقراء للمحافظة على الأصول الإنتاجية باستصلاح الأراضي والمدرجات الزراعية التي تعرضت للانجراف والتدهور بسبب الملوحة والجفاف والسيول.</li> <li>• دعم الجمعيات والتعاونيات التي تعمل مع الفقراء بالإعفاءات والتقنيات الحديثة لنظم الري وخدمات الإرشاد الزراعي والبيطري شريطة ضمها لشرائح صغار المزارعين والفقراء في عضويتها، ومجالس إدارتها والمستفيدين ( بحيث يشكلوا النصف إلى الثلثين على الأقل).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجه الخصوص للبرامج الإرشادية بغرض تحسين آليات الاستهداف لهذه البرامج وزيادة فعاليتها وجوانب توزيع وسائل نظم الري الحديثة.</li> <li>• تبني مشاريع للحد من الفقر ودعم صغار المنتجين بمدخلات الإنتاج من تقنيات للري وبذور محسنة ومحاصيل مقاومة للجفاف وغيرها.</li> <li>• إجراء دراسات لتقييم مدى وصول الفقراء إلى التعاونيات وسبل تعزيز الاستفادة .</li> </ul>	<p>(أ) قطاع الري</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• العمل على جعل التعاونيات الزراعية والسكنية أكثر مناصرة للفقراء بتسهيل وصول الفقراء وصغار المزارعين والمنتجين لخدماتها</li> <li>• الحد من الاستخدام الجائر للمخصبات والمبيدات الكيميائية لتأثيرها المدمر على موارد الفقراء كالأراضي والحيوانات وخلايا النحل والمنتجات الزراعية</li> <li>• التوسع في خدمات الإرشاد البيطري ليصل للفقراء وللنساء الريفيات على مستوى العزل والقرى إذ أن الفقراء لا يستطيعون الذهاب إليها بل ويجهلون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعطاء أولوية للتوسع في إنشاء الأسواق المحلية و ربط مناطق الإنتاج الزراعي للفقراء بأسواق فرعية ذات كفاءة تسويقية عالية للأسواق الرئيسية بما يؤدي إلى مساعدة الفقراء في تسويق منتجاتهم</li> </ul>	<p>(ب) قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني</p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<p>كيفية الوصول لها</p> <p>التوسع في استهداف مشاريع الإقراض الصغير للمجتمعات الريفية الفقيرة لمساعدة الفقراء على شراء الأصول الإنتاجية من أراض ومعدات وحيوانات وأعلاف وبذور محسنة وأسمدة ونظم ري وغيره</p> <p>تشجيع القطاع الخاص والتعاونيات والجمعيات الزراعية على إنشاء شركات تخزينية وتسويقية تعمل كوسيط بين المزارعين والأسواق الكبرى لتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق بتكلفة أقل وبحالة جيدة..</p> <p>إعطاء الأولوية لبناء قدرات خفر السواحل التي ترفع كفاءة عملهم ، وتوفير الاحتياجات والتجهيزات الأمنية الحديثة اللازمة لحماية السواحل والثروة السمكية وحاضنات السمك وخصوصا الأنواع ذات القيمة النقدية العالية من القرصنة الدولية والتلوث البيئي للناقلات البحرية والصيد الجائر لشركات الصيد الأجنبية.</p> <p>توجيه الجهود لتحديث الموانئ وتزويدها بالخدمات الأساسية وربطها بالطرق الرئيسية لتسهيل عمليات التسويق ورفع كفاءتها في إطار توجهات الخطط التنموية بتطوير مدن الموانئ .</p> <p>بناء وترميم السنة بحرية لحماية قوارب الصيادين في المناطق الساحلية</p> <p>دعم التعاونيات السمكية وتقوية إمكاناتها لخدمة الصيادين خاصة مع المستجدات الأمنية والتهديدات التي تهدد مصادر عيش الصيادين في المناطق الساحلية وذلك عن طريق :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• العمل على تمكين الفقراء من تسويق منتجاتهم السمكية محليا وتقديم تسهيلات القروض والحصول على القوارب والمحروقات بتكلفة مدعومة</li> <li>• تمكين التعاونيات من المشاركة في إدارة موانئ الصيد</li> </ul>	<p>الزراعية والحيوانية .</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء دراسة لتحديد احتياجات الفقراء المزارعين في المناطق الأشد فقرا وتقييم الخدمات الإرشادية البيطرية وإيجاد سبل لتحسين وصولها إلى الفقراء لمساعدتهم في رفع مستوى الإنتاجية الزراعية والحيوانية وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها</li> <li>• سرعة تعزيز جهود الجوانب الأمنية للشواطئ لتأمين سبل معيشة الصيادين في المناطق الساحلية التي تتهددها مخاطر القرصنة والتفشي وتفشي الفساد.</li> <li>• بحث آليات تفعيل صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في تقديم الخدمات للصيادين وتحسين إنتاجيتهم وتزويدهم بطرق الصيد الحديثة ، واقتراح آليات لتوزيع قوارب الصيد لفقراء الصيادين بشكل مجموعات (القارب لمجموعة).</li> </ul>	<p>القطاع السمكي</p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مساعدة التعاونيات في إنشاء مصانع محلية لقوارب الصيد.</li> <li>• التوسع في دعم التسويق السمكي محليا وخارجيا وتحسين شبكات التبريد والنقل وفتح أسواق صغيرة في مجتمعات الصيادين مرتبطة بالتسويق الفوري للأسواق الكبرى</li> <li>• تشجيع القطاع الخاص لزيادة مساهمته في تحسين البني التحتية (النقل، شبكات التبريد الأسواق) وتسهيل وصول الصيادين الفقراء إليها</li> <li>• الإسراع بتطبيق قوانين الصيد وإلزام شركات الصيد الكبرى المحلية والإقليمية بها حتى لا يستنزف المخزون السمكي في مجتمعات الفقراء الذين لا يملكون التقنية العالية للصيد.</li> <li>• التوسع في إنشاء المزارع السمكية وتربية الأحياء البحرية ، حيث يعتبر الاستزراع السمكي ضرورة ملحة في ظل التراجع الكبير في مصائد الأسماك الطبيعية .</li> <li>• تفعيل تعاون إقليمي ودولي للرقابة على الصيد والمصائد البحرية</li> </ul> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستفادة من تجارب الدول في مجال السياحة المستدامة للحد من الفقر والتي تعمل على إشراك الفقراء في المناطق الفقيرة التي تتمتع بمقومات جذب سياحي في تقديم السلع والخدمات السياحية إما بشكل مباشر أو عن طريق توريدها إلى المؤسسات والجمعيات التي تقوم بتسويقها للسائحين.</li> <li>• تشجيع بناء مرافق خدمية وفندقية بمقومات سياحية في هذه المجتمعات لجذب السياح للبقاء فيها</li> <li>• تكثيف وتنويع برامج التدريب على الحرف اليدوية التقليدية أو المبتكرة باستخدام موارد البيئة المحلية وإيجاد تسويق وترويج لها من خلال الجمعيات المحلية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تضمين مسوح الفقر ودراسات تحديد الاحتياجات البحث عن فرص للأنشطة السياحية التي يمكن أن ينخرط فيها الفقراء في المجتمعات الفقيرة ذات الإمكانيات السياحية .</li> <li>• وضع سياسات لتشجيع صناعة الحرف اليدوية والصناعات المحلية التقليدية .</li> </ul>	<p style="text-align: center;">السياحة</p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<p>والمنظمات غير الحكومية وإدماجها ضمن أنشطة الترويج السياحي للمناطق المختلفة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• خفض الضرائب على المشاريع الاستثمارية في المناطق الأشد احتياجا</li> <li>• تشجيع الأنشطة الحرفية المحلية والارتقاء بمواصفاتها لزيادة قابلية تسويقها محليا وإقليميا</li> <li>• التركيز في المشاريع التعدينية على تمكين أبناء المجتمع المحلي من العمل فيها عن طريق تأهيلهم وتوفير فرص العمل لما يوفره من خفض نفقات العمالة على المدى البعيد وخلق فرص عمل لأبناء هذه المجتمعات</li> <li>• تشجيع إنشاء محطات طاقة كهربائية مصغرة تعمل ببدائل أقل كلفة اقتصاديا وأفضل بيئيا مثل الغاز الطبيعي أو الطاقة الشمسية لدعم المشاريع الصناعية</li> <li>• توفير فرص القروض الميسرة للمشاريع الإنتاجية والصناعية الصغيرة .</li> <li>• التوسع في إنشاء المنشآت الصناعية الصغيرة والورش الفنية في مراكز المدن الثانوية وشبه الحضرية ومراكز المديرية لخلق فرص عمل للشباب ولتلبية احتياجات هذه المجتمعات من أنشطة هذه المنشآت.</li> <li>• التوسع في برامج القروض الميسرة للصناعات الصغيرة في المجتمعات المحلية عن طريق توفير خدمات مؤسسات الإقراض الصغير والأصغر والبنوك في المجتمعات المحلية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيام بدراسة لبحث سبل تقديم الدعم الفني والمادي لخريجي المعاهد الفنية والمهنية وكليات المجتمع للبدء في مشاريع صغيرة</li> </ul>	<p>قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع العام لتتكامل أدوار الشركاء الثلاثة في الدفع بالعملية التنموية والتخفيف من الفقر.</li> <li>• ضرورة تعزيز انخراط القطاع الخاص وبقوة في تطوير التعليم الفني والمهني وتوسيعه وبخاصة في الريف. بحيث تشمل تلك الآليات تقديم دورات تدريبية، دعم برامج المعاهد الفنية والمهنية وبخاصة تلك التي تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص من العمالة و تقديم منح تدريبية محلية لأبناء المناطق التي يقام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم الجهود الحالية لوزارة الصناعة والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني للرفع بمستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه تنمية المجتمع للقطاع الخاص على مستوى المدن الرئيسية والمحافظات</li> <li>• وضع دليل لأفضل الممارسات في مجال</li> </ul>	<p>القطاع الخاص</p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• فيها مشاريع استثمارية لتمكين الشباب من العمل والاستقرار في مجتمعاتهم.</li> <li>• وضع سياسات تعزز مساهمة القطاع الخاص في تحسين البني التحتية اللازمة للمشاريع الاستثمارية في مجتمعات الفقراء</li> <li>• تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التخفيف من الفقر ومعاناة الفقراء في المناطق الريفية ويمكن الاستفادة من التجربة الرائدة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم في محافظة تعز.</li> </ul>	<p>إسهام القطاع الخاص في التخفيف من الفقر ودعم التنمية المحلية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الخدمات التعليمية بتوفير مدخلات العملية التعليمية وبخاصة الكادر التدريسي طوال العام الدراسي</li> <li>• تقديم حوافز مقبولة لضمان استقرار المدرسين في المناطق الريفية والناحية</li> <li>• تفعيل دور الرقابة والمساءلة المجتمعية على المشاريع التعليمية وكفاءة الخدمات التعليمية عن طريق تمكين مجالس الآباء والأمهات من القيام بأدوارها للرفع من كفاءة الخدمات التعليمية</li> <li>• التوسع في برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة والاهتمام بالأنشطة اللاصفية لتحسين جودة التعليم.</li> <li>• التوسع في تنفيذ برامج مماثلة لتقديم دعم مالي أو غذائي مشروط للأسر الواقعة في وطأة الفقر الشديد ( قد تضم فئات منها الأسر المشمولة بخدمات صندوق الرعاية الاجتماعية) لضمان تقليل التسرب من التعليم ولضمان إكمال المرحلة الأساسية لأطفال هذه الأسر.</li> <li>• التنوع في نوعية برامج الحوافز المقدمة لدعم التعليم في المناطق الفقيرة لتشمل إلى جانب المواد الغذائية والتحويلات المشروطة، توزيع المستلزمات والحقائب المدرسية مع الاستفادة من الدروس المستفادة من هذه البرامج المنفذة في المناطق المختلفة</li> <li>• التوسع في تحسين وصول الفقراء الشباب إلى المعاهد الفنية والتوسع في تقديم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقييم برامج التحويلات النقدية المشروطة لمعرفة مدى إسهامها في الحد من تسرب الأطفال من الجنسين من التعليم واستقصاء البدائل التي يمكن تقديمها كحافز للأسر الفقيرة للحد من تسرب أطفالها</li> <li>• توفير المنح الدراسية للطلبة الفقراء في المناطق الريفية على مستويات التعليم المختلفة (مهني- فني - جامعي ومتوسط في كليات المجتمع ) مع مراقبة آليات الاستهداف لضمان وصول الفقراء إليها</li> <li>• تبني إنشاء المعاهد المهنية الذكية والتي تتلاءم وتنكيف مع متطلبات فرص العمل في المجتمعات المحلية.</li> <li>• اتخاذ إجراءات فورية تعمل على مخرجات تعليمية تتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي وسوق العمل الخليجي .</li> </ul>	<p>التنمية البشرية التعليم والتدريب المهني</p>



إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• منح ودعم مادي للفقراء ليتمكنوا من الالتحاق بها</li> <li>• الاستمرار في دعم تعليم الفتاة الريفية سواء بالمشاريع أو الحملات التوعوية أو برامج الحوافز المختلفة</li> <li>• مواصلة الجهود لتوفير معلمات الريف وإيجاد ضمانات لاستقرارهن واستمرارهن في مجتمعات الفقراء، وتأهيل الفتيات في المجتمعات المحلية ليتمكن بالتدريس.</li> <li>• الاستمرار في تخصيص درجات وظيفية خاصة بالفتيات خريجات الثانوية العامة في الريف للعمل كمدرسات في مجتمعاتهن لضمان استقرارهن.</li> <li>• عند صيانة بناء المدارس أو صيانة المدارس القائمة يجب الاهتمام بإضافة ما يجعل المدرسة بيئة مشجعة لتعليم الفتاة كالأسوار والحمامات وفصول خاصة.</li> <li>• إضافة سكن للمعلمات والمعلمين عند بناء المدارس في المناطق الريفية.</li> <li>• دعم المناهج المدرسية بأنشطة تدريبية في مجال المهارات الحياتية والتنمية البشرية والحرفية (حرف وصناعات غذائية، الخ).</li> <li>• إيجاد آليات لإيجاد تأمين صحي كافي ومستدام للفقراء</li> <li>• تقديم خدمات صحية ومنخفضة التكلفة للفقراء والفئات الضعيفة باستحداث شراكة في التنمية الصحية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني مع تحسين أساليب الاستهداف للوصول للفقراء وتقليل الفاقد الذي يذهب لغير الفقراء.</li> <li>• رفع مستوى كفاءة الخدمات المقدمة في المرافق الصحية وتوفير الكادر رفع كفاءته والتوسع في توفير العلاجات الأساسية بأسعار مخفضة ومدعومة للفقراء مع التنسيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية.</li> <li>• التوسع في أنشطة إيصال الخدمات الصحية والتوعية إلى المجتمعات مثل المخيمات الطبية في المناطق الفقيرة ومجتمعات المهمشين والنازحين، ومثل أنشطة "ما وراء الجدران" Outreach activities وهي إحدى السياسات الناجحة لوزارة الصحة العامة والسكان.</li> <li>• تفعيل وتوسيع نظام مراقبة ومتابعة خدمات الوحدات والمراكز الصحية وإيجاد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد المناطق الأشد فقرا من خلال مسوحات الفقر كمسح ميزانية الأسرة وبيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية لبحث سبل تغطية الفئات الأشد فقرا بحزمة الخدمات الأساسية الصحية وذلك عن طريق استهداف جغرافي مقنن المعايير وبالشراكة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وبما من شأنه زيادة دعم الخدمات الصحية في هذه المناطق.</li> <li>• وضع قضية سوء التغذية عند الأطفال على قائمة تخطيط البرامج والمشاريع الصحية واستحداث آليات لمجابهتها بالتوعية والتوسع في توزيع</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>الخدمات الصحية</b></p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تفعيل آليات للتنسيق بين الإدارات الصحية بمختلف مستوياتها</li> <li>• التوسع المطرد في مشاريع الطرق في المجتمعات الريفية لتسهيل وصول الفقراء للخدمات الصحية المتقدمة في مراكز المديرية والمحافظات.</li> <li>• التوسع في تقديم خدمات ذات جودة في مجال الصحة الإنجابية في المجتمعات الفقيرة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المواد الغذائية المدعمة بالمكملات الغذائية للأسر الأكثر عوزاً وقرراً.</li> <li>• ضرورة أن تركز الخطة الخمسية الرابعة على تحقيق خدمات صحية متوازنة من خلال معالجة التدخلات الصحية الناقصة في الفترة السابقة (مثل إنشاء وحدات صحية وتركها بدون توفير الكادر والتجهيزات).</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء مراكز حاضنة للمشاريع الصغيرة للشباب والنساء في المجتمعات المحلية وتقديم العون والقروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق توفير خدمات مؤسسات الإقراض الصغير والأصغر والبنوك في المجتمعات المحلية.</li> <li>• العمل على توسيع وتطوير هذه المشاريع الصغيرة بتقديم خدمات الدعم الفني من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة</li> <li>• تحفيز القطاع الخاص للإسهام بفاعلية في تبني واحتضان مشاريع الشباب الإنتاجية في مختلف المحافظات ودعمهم بتقديم خدمات فنية وإدارية وتسويقية إلى أن تتمكن من الاستقلالية.</li> <li>• مزج التدريب المهني والفني بالمهارات الحياتية والتدريب العملي ومهارات البحث عن العمل والإرشاد المهني لتزويد فئات الشباب الفقراء والمعرضين للخطر بأدوات تمكنهم من المشاركة في تنمية ذاتهم وتنمية مجتمعاتهم.</li> <li>• إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مجال التشغيل الذاتي والمستقل لتمكين الشباب من إنشاء مشاريعهم الخاصة و يمكن الاستفادة من تجربة تونس في هذا المجال.</li> <li>• الاستفادة من المبادرات الجديدة في قطاع التعليم لإدخال برامج الإرشاد المهني في نهاية مرحلة التعليم الأساسي والثانوي والتوسع فيها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سرعة القيام بمسوحات ودراسات ميدانية موسعة لتحديد احتياجات الشباب من خلال : <ul style="list-style-type: none"> <li>- استهداف الشباب الأفقر والأكثر عرضة للمخاطر والذي يمثلون الوقود البشري للإرهاب والتمرد والحركات المتشددة والخارجة عن القانون .</li> <li>- تصميم برامج تدريبية وتأهيلية للشباب بحسب خصوصيات واحتياجات التنمية في مجتمعات الفقراء</li> <li>• البحث عن أنشطة صديقة للشباب في الريف والحضر تسمح لهم بقضاء أوقات الفراغ في مجالات إنتاجية تطور من قدراتهم وتسهم في وقاية الشباب من احتمالات انخراطهم في سلوكيات ضارة أو تنطوي على مخاطر</li> <li>• القيام بدراسة لتحديد الطابع الاقتصادي للمجتمعات المحلية وطبيعة فرص العمل فيها ليتم</li> </ul> </li> </ul>	الشباب

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخصيص نسبة من موارد السلطة المحلية للتنمية المحلية المجتمعية لدعم مشاريع الشباب وخاصة في جوانب الإنتاج الاقتصادي والزراعي وبناء القدرات وذلك من خلال إنشاء صندوق دعم الشباب على مستوى المحافظات والمديريات يسهم فيه كلا من المجالس المحلية والقطاع الخاص.</li> <li>• تصميم وتجريب برامج تدريبية داخلية بالمدارس تستهدف الشباب في نهاية مرحلتهم التعليم الأساسي والثانوي لتزويدهم بالمهارات الأساسية للعمل ولتمكين من يتكون مقاعد الدراسة من تلمس طريقهم في سوق العمل</li> </ul>	<p>تصميم برامج تدريبية مختلفة وموازية لبرامج التدريب المهني تتميز بمرونتها (دورات متوسطة وقصيرة) وأيضا بقدرة الشباب للوصول إليها كونها ستنفذ على مستوى المديريات ومراكز العزل بشكل دوري أو موسمي. يمكن لشراكة فاعلة بين صندوق التدريب المهني والقطاع الخاص النشاط في تلك المناطق من تنفيذها والتوسع فيها.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توسيع مشاركة المرأة في النشاط السياسي وفي المناصب الوزارية والمواقع القيادية في أجهزة الدولة المختلفة وإعطاء اهتمام خاص بتعزيز تواجد النساء في أماكن اتخاذ القرار في المجالس المحلية والمشاركة في إعداد الخطط التنموية.</li> <li>• تشجيع قيام التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وإقامة المعارض لتشجيع قيام الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في المجتمعات المحلية</li> <li>• التوسع في تأسيس التعاونيات النسائية أو فتح فروع نسائية في التعاونيات القائمة لدعم إنتاجية النساء الريفيات ورفع كفاءة منتجاتهن التسويقية وإقامة المعارض لتشجيع قيام الصناعات الصغرى والحرف التقليدية لدعم تشغيل النساء الشباب من الجنسين والحد من ظاهرة البطالة</li> <li>• تفعيل كفاءة تعليم محو الأمية ورفع مرتبات المدرسات المتطوعات وتثبيت تعاقباتهن ليتمكن من الاستمرار في فصول محو الأمية للنساء وبخاصة في الريف</li> <li>• ربط المشاريع التدريبية والمشاريع الصغيرة وبرامج الإقراض بدورات محو الأمية كشرط للحصول على هذه الخدمات والتسهيلات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيام بدراسة لإنشاء صندوق خاص بدعم تنمية المرأة الريفية يستهدف دعم أنشطة المرأة الريفية الإنتاجية ودعم مشاريع تشغيل الشباب من الجنسين ومحاربة الفقر</li> <li>• إجراء دراسات عن عمل النساء في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) وتحديد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر ومناطق تواجدهن جغرافيا</li> <li>• لوضع برامج خاصة تستهدف رفع إنتاجيتهن وتقديم الدعم الفني للأنشطة الاقتصادية الواعدة في المجتمعات الفقيرة .</li> <li>• القيام بدراسة للبحث سبل تحسين وتفعيل برنامج الأسر المنتجة وتقييم مدى إسهامه في التخفيف من الفقر</li> </ul>	تمكين المرأة

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستمرارية بتوفير خدمات البنية التحتية بوتيرة أسرع وتحسين كفاءتها لتقليل الفوارق التنموية بين الريف والمدينة.</li> <li>• التوسع في شق الطرق في الريف كأولوية لحفز النمو الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة وتسهيل تسويق المنتجات ووصول السكان إلى الخدمات الأساسية</li> <li>• تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكات نقل عامة محلية في المناطق الريفية بتكلفة رخيصة لتسهيل التنقل على سكان المجتمعات الريفية.</li> <li>• التوسع في خدمات الهاتف وتخفيض نفقاتها كونها تسهم في كسر حاجز العزلة الذي تتميز به غالبية مجتمعات الفقراء، في المناطق الريفية والجبلية واستغلال الهاتف النقال لنشر رسائل التوعية والتنبيه بمواعيد اللقاحات وغيره لهذه المجتمعات.</li> <li>• التوسع في مد شبكات الكهرباء وتحسين كفاءتها في المجتمعات ذات الكثافة السكانية والموارد البشرية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال إنشاء المنشآت الصناعية الصغيرة وإقامة الورش والمصانع في هذه المجتمعات.</li> <li>• التوسع في مشاريع حصاد المياه وتحسين إدارة الموارد المائية في مجتمعات الفقراء مع إشراك الفقراء في إدارتها ومددهم بالدعم الفني والمادي للحفاظ عليها.</li> <li>• ربط مشاريع المياه بمشاريع الصرف الصحي في حزمة متكاملة حتى يتم تقديم خدمة مياه شرب آمنة ونظيفة.</li> <li>• الاهتمام بالتوعية البيئية الصحية لسلامة المجتمع من الأمراض والأوبئة وإشراك المؤسسات التربوية والدينية والمدنية لتقوم بدورها في توعية مجتمعاتها.</li> <li>• تضمين مشاركة المجتمع في مشاريع المياه والصرف الصحي حتى يوظف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التركيز في خطط المجالس المحلية أثناء إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة على صيانة وتشغيل المشروعات القائمة واستكمال المتعثر منها في قطاع الكهرباء والنقل ومشروعات المياه لتحسين كفاءة الخدمات واستفادة المجتمعات منها.</li> <li>• بناء قاعدة بيانات لحصر المجتمعات المحلية التي تعاني، أو ستعاني قريباً، من نضوب الآبار وتدهور مستويات المياه الجوفية اللازمة للشرب لوضع حلول عاجلة لمجابهة المشاكل وإيجاد بدائل لمواجهتها في المستقبل.</li> <li>• وضع ضوابط ملزمة والإسراع بتطبيقها للحد من استغلال مزارعي القات والمزارع الاستثمارية من استنزاف المياه الجوفية ومياه الوديان التي يستخدمها الفقراء للشرب.</li> <li>• دراسة وضع البنية التحتية في مجتمعات المهمشين وسكان المناطق العشوائية في أطراف المدن والبحث عن سبل تحسين كفاءة الخدمات وتسهيل حصولهم عليها بتكاليف منخفضة.</li> </ul>	<p>قطاع البنية التحتية</p>

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
شعور المجتمع بملكية الخدمات المقدمة وبالتالي المحافظة عليها		
<ul style="list-style-type: none"> <li>● المضي في الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات مع استمرار بناء قدرات المجالس المحلية للقيام بمهامها</li> <li>● توسيع المشاركة الشعبية في كافة مراحل وضع الخطط التنموية كتحديد الاحتياجات والرقابة على التنفيذ لخلق ثقافة المساءلة الشعبية وممارستها. إشراك ممثلين للفقراء كاللجان المجتمعية ولجان الخدمات أو تنظيمات الفقراء إلى جانب المجتمع المدني يشكل أحد السلب الناجمة لضمان إشراك الفقراء.</li> <li>● المضي في برامج الإصلاحات المالية والإدارية كونها تمثل الأساس لإجراء الإصلاحات في المجالات الأخرى وتوجيه الموارد لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة و لتمويل المشاريع التنموية</li> <li>● تدريب المجالس المحلية على سبل وآليات توجيه الخطط والبرامج لتصبح أكثر استجابة ومناصرة للفقراء واحتياجاتهم.</li> <li>● تفعيل دور الرقابة والمتابعة لمرافق الخدمات العامة وإشراك المجتمع في التعاون مع السلطات المحلية لتحسين كفاءة هذه الخدمات</li> <li>● تقوية قدرات المجالس المحلية لجذب الاستثمارات التنموية في مجتمعاتهم وذلك ينأى بتعزيز دور السلطة المحلية في تعزيز الأوضاع الأمنية والبت في معالجة القضايا وتوفير المناخ المشجع للاستثمار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● سرعة توطيد الاستقرار الأمني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي في المجتمعات التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار وذلك بفرض هبة الدولة وسيادة القانون حتى يتمكن أفرادها من التركيز على عمليات الإنتاج والدفع بمعدلات النمو فيها وعدم إعاقة التدخلات التنموية.</li> <li>● استكمال بناء قدرات المجالس المحلية في المديرية التي لم تستهدف بعد واستكمال إنشاء قاعدة بيانات متكاملة على مستوى المديرية</li> <li>● تعميم برنامج التمكين التنموي الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية على جميع مديريات الجمهورية ، نظرا للأثار الإيجابية التي لمستها الدراسة في المديرية التي جرى فيها هذا البرنامج مع وضع آليات لاستهداف الفقراء .</li> </ul>	الحكم الجيد
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في توجيه قدر أكبر من أنشطتها نحو تمكين الفقراء اقتصاديا واجتماعيا وتبني نهج تنموي مواز للنهج الخيري الذي تنتهجه. قدة مؤسسات المجتمع المدني أكبر لت تقديم خدمات قروض ميسرة ودعم فني للفئات الفقيرة كونها قريبة من الفقراء وأكثر مرونة من القطاع الحكومي.</li> <li>● تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني كشريك ثالث وأساسي في تنمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني وتمكينها من لعب دورا أكبر في تخطيط ومراقبة تنفيذ السياسات والخطط على المستوى المحلي، والتعجيل بذلك في الوقت الراهن أثناء إعداد الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.</li> </ul>	المجتمع المدني

إجراءات متوسطة وطويلة الأجل	سياسات وإجراءات عاجلة	المجال
<p>المجتمعات المحلية عن طريق تقديم بناء قدرات المؤسسات ذات التوجهات التنموية الفاعل وتعزيز وصولها للمعلومات وللموارد</p>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توسيع دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ، حيث لمست الدراسة حسب وجهة نظر الفقراء آثار ايجابية كبيرة وملموسة على مجتمعاتهم .</li> <li>• التوسع في تنفيذ البرامج التأهيلية والتدريبية للفئات القادرة على العمل على أن تصمم وفقا لاحتياجات السوق المحلية بحسب الخصوصية الاقتصادية لمجتمعات الفقراء .</li> <li>• الاهتمام بمتابعة ودعم هؤلاء المتدربين لتنفيذ مشاريع إنتاجية فردية وجماعية ولتمكينهم من الاستمرارية.</li> <li>• تناول ضرورة امتداد تدابير الضمان الاجتماعي الشامل لتمكين الفقراء من سبل العيش الكريم وتحقيق الأمن الغذائي لهم.</li> <li>• التركيز على زيادة المشاريع التنموية للصناديق المختلفة وكذلك المشاريع الاستثمارية كثيفة العمال لخلق فرص عمل في مجتمعات الفقراء وبناء قدراتهم</li> <li>• الاهتمام بالفئات الفقيرة والتي تعاني من الحرمان الاجتماعي مثل المهمشين وإعطاء أولوية لتحسين أوضاعهم الصحية والتعليمية والاقتصادية كآليات تستهدف إدماجهم في المجتمع .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بحث إمكانية رفع سقف المبالغ النقدية التي تعطى كمعونات للأسر وللأفراد الأشد فقرا ضمن خدمات صندوق الرعاية الاجتماعي لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء على الأقل.</li> <li>• التوسع في خدمات صندوق الرعاية الاجتماعي والاستمرار بتحصين آليات الاستهداف للوصول للفئات الأكثر فقرا وغرلة الفئات غير المستحقة.</li> <li>• التوسع في تقديم برامج القروض والتمويل للمشروعات الصغيرة والأصغر للفقراء وتعزيز وصولها للمجتمعات الفقيرة مع التركيز على الريف بشكل خاص</li> <li>• تشجيع البنوك التجارية وبنوك القطاع الخاص لتقديم خدمات القروض الميسرة وفرص تمويل المشروعات الصغيرة الإنتاجية للفقراء</li> </ul>	<p>الحماية الاجتماعية</p>